منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
تنوع
أشكال التعبير الثقافي
ملخص
إعادة رسم
السياسات
الثقافية
عقد لتعزيز
تنوع أشكال التعبير
الثقافي من أجل التنمية
اتفاقية عام ٢٠٠٥
التقرير العالمي
٢٠١٥

توطئة

تعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الأمم المتحدة مؤخراً بالدور الرئيسي للثقافة والإبداع والتنوع الثقافي في مواجهة تحديات التنمية المستدامة، وذلك للمرة الأولى على الصعيد العالمي. ويلقى هذا الاعتراف صدى في اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي نحتفل في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية العاشرة لإبرامها.

وخلال العقد الماضي، غيَّرت هذه الاتفاقية التاريخية – التي صدّق عليها حتى اليوم ١٤٠ طرفاً – النهج العام بشأن الثقافة والسلع والخدمات الثقافية. واعترفت بحق الحكومات السيادي في اعتماد السياسات لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وأبرزت الطبيعة المزدوجة للأنشطة والسلع والخدمات الثقافية التي تتسم ببعد اقتصادي وثقافي على حد سواء – إذ إنها توفر فرص العمل وتغذي الإيرادات وتحفز الإبداع وتدفع بالنمو الاقتصادي المستدام، كما أنها تُعبّر في الوقت نفسه عن الهويات والقيم معززة بذلك الإدماج الاجتماعي والإحساس بالانتماء. ويمكننا أن نشهد اليوم المزايا المتعددة لهذه الازدواجية، بوصفها قوة تقوم عليها الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، ودافعاً لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتثير الخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠ طموحات وآمالاً كبيرة، وهنا تكمن أهمية تقرير الرصد الأول، فهو يشمل جمع وتحليل ونشر معلومات تتعلق بالأساليب العديدة المختلفة التي تعتمدها البلدان في شتى أنحاء العالم في إدماج الثقافة في سياسات وبرامج التنمية المستدامة. ويأتي هذا التقرير في الوقت المناسب في إطار دعم تنفيذ الخطة الجديدة، وذلك لضمان الفعالية وبلوغ الحد الأقصى من التأثير، مساعداً بذلك البلدان في تقييم أهدافها، وحل مسائلها المتعلقة بالسياسات، ووضع تدابير جديدة تلبي مطالب الشعب واحتياجاته.

ويتضمن هذا التقرير تحليلاً معمقاً للاتجاهات والتطورات الراهنة، وكذلك التحديات التي تواجهها جميع الجهات الفاعلة المعنية بالسياسات، مشفوعاً بأمثلة تتعلق بالسياسات والتدابير المبتكرة التي تتناول القضايا المعاصرة، بما في ذلك التنقل بين طرفي الحدود الوطنية، والحرية الفنية، والوصول إلى الأسواق الدولية، والبيئة الرقمية. كما يتضمن التقرير – للمرة الأولى – إطار الرصد المتكامل في مجال الثقافة مدعماً بمؤشرات التغيير والتقدم المقترحة.

وأتوجه بالشكر الخاص إلى الحكومة السويدية والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية على دعمهما السخي. وبعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاماً على تنظيم مؤتمر ستوكهولم الدولي الحكومي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية الذي عُقد في عام ١٩٩٨، إليكم هذه المفاجئة فقد قدمت السويد مساهمة أخرى لتوسيع نطاق تحليل السياسات الثقافية على الصعيد العالمي. ويعرض هذا التقرير الأول لفترة العامين قضية ملحة تتمثل في وضع تنوع أشكال التعبير الثقافي في إطار كافة الجهود المبذولة للتنمية المستدامة. ومع مزيد من الدعم الذي تقدمه الأطراف والجهات المانحة والشركاء في التنمية، فإنني أعتزم الاستمرار في نشر هذا التقرير بصورة منتظمة.

وثمة ضرورة لمواصلة إلقاء الخطابات الجديدة واتباع النهوج الحديثة في إطار إرشاد السياسات الثقافية. ويجب أن تكون تلك النهوج مصحوبة بالالتزامات المتعلقة بالتغيير المؤسسي والهيكلي في جميع مجالات الحوكمة والإدارة الخاصة بالثقافة. ومن أجل ذلك، يجب أن يمثل تخطيط البيانات وجمعها وتحليلها ورصدها وتقييمها آليات موثوق بها، كما يجب أن تستند هذه الخطابات والنهوج إلى عمليات رسم السياسات التشاركية والشفافة القائمة على المعلومات على الصعيد الوطني. وهذا يتطلب المزيد من التكامل في تنمية القدرات بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويمثل هذا التقرير مساهمة في هذه الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، وأنا واثقة من أنه سيُلهم المزيد من الجهات الفاعلة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. فقد حان الوقت للقيام بذلك.

إيرينا بوكوفا

المديرة العامة لليونسكو

صدر في عام ٢٠١٥
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© UNESCO ٢٠١٥

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه – التقاسم بالمثل *(CC-BY-SA 3.0 IGO) 3.0 IGO (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/)*.
ويقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (*http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en*).

إن التسميات المستخدمة في هذا المقال وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

وتعود الأفكار الوارد ذكرها في هذا المطبوع إلى المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

الصور:

الغلاف © Anh Sang-soo, the 559th hangeul day poster, 2005, Republic of Korea
ص-٥ © Chiharu Shiota, The Key in the Hand, Japan Pavilion at the 56th International Art Exhibition – la Biennale di Venezia, 2015, photo by Sunhi Mang, Italy/Japan
ص-٨ © adashi Kawamata, Garden Tower in Toronto, 2013, photo by Jackman Chiu, courtesy of the artist and kamel mennour, Paris, France
ص-٩ © Martine Doyon, Le Quartier des Spectacles Montréal, 2012, Canada
ص- ١٠ © Ed Jansen, Mariska de Groot, Dieter Vandoren – Shadow Puppet, 2013, the Netherlands
ص-١١ © V. Paul Virtucio, Dance Revolutions, University of Minnesota, 2009, USA
ص-١٢ © Chiharu Shiota, Accumulation – Searching for the Destination, 2012, Photo by Sunhi Mang, Japan
ص-١٣ © Garry Knight, Udderbelly Box Office, 2014, United Kingdom
ص-١٤ © Catherine Marinet, 2010, France
ص-١٥ © Sanna Kannisto, Private collection, 2003, Finland
ص-١٦ © Leandra Jasa, Fundacion Teatro Argentino de la Plata, Argentina
ص-١٧ © Kumi Yamashita, City View, 2003, Japan
ص- ١٨ © Ed Jansen, Arne Quinze – Violette Uur, 23 - 3 - 12 [close-up], 2012, the Netherlands
© Inés Esnal / studio Esnal, Prism, Spain/USA
ص-١٩ © Jaime Rojo, El Anatsui Shows Both "Gravity and Grace" in New York – Ink Splash, 2013, United States/Ghana
© The Arab Fund for the Arts and Culture, Above Zero by Ossama Halal, 2014, Syria
ص-٢٠ © Plural | Katharina M. Reinhold, Severin Wucher

التصميم التخطيطي وتصميم الغلاف: كورين هايوورث
نضد وطبع في مطابع اليونسكو

SWEDEN

صدر هذا المطبوع بفضل الدعم الذي قدمته السويد

الملخص التنفيذي

يعرض هذا التقرير عمل الخبراء المستقلين الأربعة عشر، وكذلك عمل أمينة الاتفاقية ومحررها الرئيسي، الذين تولوا تحليل تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. ويتمثل الغرض من هذا التقرير في المضي قدماً في عملية رصد تنفيذ الاتفاقية التي جرى إعدادها في إطار آلية التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام والتي وافق عليها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠١١. وقد تناول المشاركون التقارير التي قدمتها الأطراف وعددها ٧١ تقريراً، ولكنهم استخدموا أيضاً البيانات المستمدة من مصادر أخرى غير رسمية كما استعانوا بخبراتهم الخاصة بوصفهم خبراء.

وتوضح أمينة الاتفاقية في المقدمة أهداف هذا التقرير وتُذكّر بالمبادئ التوجيهية والقيم التي تستند إليها الاتفاقية كما تتولى رسم الخطوط العريضة لمنهجية تتيح رصد تأثير الاتفاقية في الأجل الطويل. وتلي هذه المقدمة المساهمة التي قدمها الخبراء والمتمثلة في إدراج العملية القائمة في سياق العقود الخمسة التي تخللها البحث والتقييم في مجالات السياسات الثقافية، بدءاً بالجهود التي بذلتها اليونسكو في هذا المجال في أواخر الستينات، ويرى هؤلاء الخبراء أن التقرير "من المرجح أن يكون محطة هامة ومنطلقاً للنهوض بالبحوث بشأن السياسات في شتى أنحاء العالم". ويقترح الفصل الثاني إطاراً نظرياً من أجل إعداد نظام مؤشرات يرمي إلى رصد تنفيذ الاتفاقية. ويعرض هذا الفصل الأهداف التنفيذية الأربعة التالية المستمدة كل منها من المبادئ التوجيهية للاتفاقية:

١. دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة
٢. تحقيق تبادل متوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة
٣. إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة
٤. تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية

يشمل هذا التقرير أقساماً تتوافق مع الموضوعات الرئيسية المبينة أعلاه. ويتمثل الهدف الأول والرئيسي في دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة؛ وتتناول هذا التحدي الفصول الأربعة التي يتألف منها القسم الأول. وتركز أولى هذه الفصول على سياسات وتدابير ترمي إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وتؤكد أن الأطراف تهدف إلى تعزيز سلسلة القيم المتمثلة في الإبداع والإنتاج والتوزيع والنشر والتمتع فيما يتعلق بالسلع والخدمات الثقافية. وتتيح التكنولوجيا فتح قنوات لإسماع أصوات جديدة والتعريف بمواهب جديدة وكذلك وضع أشكال جديدة متمثلة في مشاركة المواطنين التي تعيد رسم الحدود بين هذه الروابط في سلسلة القيم وتثير مسائل جديدة تتعلق بتصميم سياسات وتدابير جديدة. ومع ذلك، ما زالت بعض الأطراف تقدم تقارير بشأن السياسات والتدابير المتعلقة بمجالات لا تندرج في مجالات الاتفاقية مثل التراث. وفي حين أن عدداً من تلك الأطراف قد حقق إصلاحات في سياساته الثقافية أو أعاد النظر فيها واستحدث تدابير وآليات جديدة نتيجة لذلك، فلا يزال هناك ضرورة لإحراز المزيد من التقدم إذا كان يتعين تحقيق الأهداف الطموحة للاتفاقية. ويتعين على وجه التحديد إنشاء نماذج تشاركية بين المجتمع المدني ومسؤولي القطاع العام لتوفير معطيات موثوق بها فيما يتعلق برصد السياسات وتقييم الآثار المترتبة على ذلك.

ويخصَّص الفصل الثاني لوسائل الإعلام العامة، كالمنتجين والمفوضين والموزعين والناشرين والوسطاء، التي تتناول مجموعة من المضامين الثقافية الرفيعة المستوى. ولا يمكن أن يكون هناك تنوع لوسائل الإعلام دون إرساء حرية وسائل الإعلام. ومن هنا الأهمية الحاسمة لقوانين حرية الانتفاع بالمعلومات وأطر تنفيذها الفعال. ومع استحداث الشبكات الرقمية وإقامة منابر الإنترنت، أصبح تعزيز الحرية على الإنترنت أمراً بالغ الحيوية. أما القفزة النوعية التي أحدثها الوصول إلى وسائل الإعلام والخيارات الكبرى التي أتيحت نتيجة لذلك، فهي لا تعني بالضرورة أن محتوى وسائل الإعلام المتاح عبر تلك المنافذ يعبر عن حرية أكبر، وأن عدداً كبيراً من المنابر لا يمثل في حد ذاته ضماناً لتنوع المحتويات وأشكال التعبير. وتتيح التكنولوجيا فتح قنوات لإسماع الأصوات الجديدة والتعريف بالمواهب الجديدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمواطنين من صحفيين ومنتجي الأفلام الهواة الذين يعيدون رسم حدود الصحافة، وهذا ما هو بحاجة إلى تشجيع. أما المرأة فهي صوت صارخ من بين تلك الأصوات، ومع ذلك فإن المساواة بين الجنسين لم ترقَ إلى المستوى المطلوب لا في مضامين وسائل الإعلام ولا في محافل اتخاذ القرار، حيث لا تزال المرأة مستبعدة بدرجات متفاوتة؛ ولذا فمن الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذا الوضع.

وكان للثورة التكنولوجية تأثيرها العميق على وسائل الإعلام وكذلك على مختلف جوانب سلسلة القيم الثقافية، وهكذا يستكشف الفصل الثالث التداعيات المترتبة على البيئة الرقمية السريعة التطور. ولا يزال هناك أمام البلدان النامية طريق طويلة يتعين على تلك البلدان أن تسلكها قبل أن تصل إلى المستويات التي تخولها الانتفاع بالمجال الرقمي الذي تتمتع به البلدان المتقدمة. ومع ذلك، يُعد التقدم المحرز خلال العقد الماضي في هذا المجال مهماً للغاية، ولا سيما من حيث الربط بالأجهزة المحمولة. فهناك عدد متزايد من المبدعين يستخدمون اليوم تكنولوجيات جديدة لوضع مضامين مختلفة على الإنترنت. وتشهد التجارة الإلكترونية نمواً سريعاً جداً – وقد يُعد ذلك ميزة تصب في صالح الصناعات الثقافية المحلية، بيد أن هذه التجارة تشكل أيضاً خطراً على الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً إلى التقدم الذي تحرزه المنابر الضخمة. فالانفجار الذي تشهده الشبكات الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٤ يشكل فرصة لمشاركة المجتمع المدني، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتشاطر المضامين الثقافية.

وتُعد الاتفاقية معاهدة رائدة للأهمية التي توليها الجهات الفاعلة للمجتمع المدني في المساهمة في تنفيذها. ويقدم الفصل ٤ تحليلاً لهذا البعد. ويتمثل ما يؤول إليه الأمر بشكل رئيسي في أن أغلبية الأطراف تُشمل منظمات المجتمع المدني في عملية رسم السياسات. بيد أن هناك أوجه قصور في قدرة كل من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على التعاون بصورة فعالة. ففي حين أن العديد من منظمات المجتمع المدني قد شاركت في إعداد التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام، فثمة ضرورة لإشراك المزيد من تلك الأصوات في المجتمع المدني. ولا يزال دور "الرقابة الثقافية" الذي يضطلع به المجتمع المدني دون مستوى التطور المطلوب، بيد أن الائتلافات الوطنية من أجل التنوع الثقافي، التي هي قائمة بالفعل في ٤٣ بلداً، يمكن أن تصبح قوة دافعة لسد هذه الفجوة.

ويتعلق القسم الثاني من هذا التقرير بالهدف المتمثل في التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في شتى أنحاء العالم. فإن تنقل الفنانين وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال الثقافة (الفصل ٥) أمر بالغ الأهمية للحفاظ على عالم متنوع من حيث الأفكار والقيم ووجهات النظر. كما أن ولوج الأسواق الدولية فيما يتعلق بالفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة يُعد أمراً حاسماً في إطار تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية المستدامة وإسهامها المحتمل في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، ثمة شرخ كبير بين المبادئ والمثل العليا التي تجسدها الاتفاقية، من جهة، والواقع، من جهة أخرى، فيما يتعلق بتنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة انطلاقاً من بلدان الجنوب. وتشمل العوائق تعزيز الرقابة الأمنية، والقيود الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في بلدان الشمال. وثمة ضرورة لاستخدام الاتفاقية على نحو أكثر فعالية للتمكن من كسر هذه القيود.

ويقدم الفصل ٦ تحليلاً لتداول السلع والخدمات الثقافية مشيراً إلى أن التوازن العادل لم يتحقق بعد. ومع ذلك، شهدت البلدان النامية ارتفاعاً مستمراً في حصتها من تصدير السلع الثقافية، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٣، ولا سيما في مجال الفنون البصرية التي تضاعفت فيها تقريباً خلال هذه الفترة حصة السلع الثقافية المستوردة من البلدان النامية والمصدرة إلى البلدان المتقدمة. وفي حين أن استيراد السلع الموسيقية والسمعية البصرية قد انحصر، فإن توزيع الكتب والمواد الصحفية المستوردة من البلدان النامية قد ارتفع خلال الفترة نفسها. ولا تزال البلدان المتقدمة تهيمن إلى حد كبير على تداول الخدمات الثقافية مثل وسائل الإعلام السمعية البصرية. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في هذا المجال فقد بلغت حجم صادراتها من الخدمات الثقافية في عام ٢٠١٢ نسبة قدها ٥٢,٤٪ من الصادرات العالمية في هذا المجال، وهي نسبة أدنى بقليل مما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠٤ حيث بلغت صادراتها في هذا المجال نسبة قدرها ٥٨٪ من الصادرات العالمية. أما باقي البلدان من هذه الفئة فهي جميعها من البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وارتفعت نسبة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الخدمات السمعية البصرية وما يتعلق بها ومن حقوق إعادة إنتاج تلك الخدمات للبلدان النامية من ١١,٣٤٪ إلى ٢٠,٢٨٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٣. وسُجلت زيادة طفيفة في الفترة نفسها شملت صادرات السلع الثقافية داخل مجموعة البلدان الأعضاء في جماعة الأنديز (من ١٢,٣٪ إلى ١٨٪) وزيادة كبيرة في التجارة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة للدول العربية من ١٥٪ إلى ٥٨٪. بيد أن هناك تبادل ضئيل للسلع والخدمات الثقافية بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو بين أعضاء اتفاق حرية المبادلات التجارية في جنوب آسيا.

ويجب أن تعتمد حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي أيضاً على تأثير الاتفاقية على غيرها من المعاهدات والاتفاقات القانونية الدولية، ولا سيما في الميدان التجاري. ويشار في فصل لاحق (الفصل ٧)، في إطار التأكيد على هذا البعد، إلى أن هناك سبع اتفاقيات تجارية أبرمها الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٥ تشتمل على إشارة صريحة أو أكثر من إشارة إلى الاتفاقية. وهناك أيضاً زيادة في استخدام إجراء "الإعفاء الثقافي" لاستبعاد بعض السلع و/أو الخدمات الثقافية من الاتفاقات التجارية. وفضلاً عن ذلك، اعترفت البروتوكولات من أجل التعاون الثقافي الملحقة بالاتفاقات التجارية بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية (وتنص أيضاً على معاملات تفضيلية فيما يتعلق بالفنانين

والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، ولا سيما انطلاقاً من بلدان الجنوب). أما في المجالات غير التجارية، فقد أشير إلى الاتفاقية منذ عام ٢٠٠٥ في نصوص صادرة عن عشرات المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية تجاوزت ٢٥٠ نصاً.

ويحلل الفصل ٨ كيف كان للاتفاقية أثرها الإيجابي على السياسات والخطط والبرامج لصالح التنمية المستدامة على الصعيد الثقافي: وفي حين يجري إحراز تقدم واضح في هذا المجال، إلا أنه ما يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها فيما يتعلق بإدماج البعد الثقافي في أطر التنمية المستدامة. ويشير هذا الفصل إلى أن الصناعات الثقافية والإبداعية ينبغي أن تشكل هدفاً رئيسياً للسياسات التي يؤدي بها الأمر إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي على حد سواء. ويتوفر للبلدان المانحة مجال واسع لتعزيز هذا الهدف عن طريق تنفيذ استراتيجيات وبرامج خاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وثمة ضرورة تقضي ببذل كل الجهود الممكنة لإقناع المسؤولين عن التخطيط بالاعتراف بالسياق الثقافي الذي تنفذ في إطاره خطط التنمية، وكذلك الدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به الصناعات الثقافية والإبداعية في تحقيق الأهداف الوطنية، الاقتصادية منها والاجتماعية. وهناك مبدأ من المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة يتمثل على الصعيد الثقافي في المساواة في معاملة الجماعات الأشد عرضة للتأثر في المجتمع؛ ولا يتطلب إيلاء اهتمام خاص بهذا المبدأ اعتماد استراتيجيات مستهدفة على وجه التحديد ترمي إلى التغلب على حرمان تلك الجماعات من بلوغ المشاركة الثقافية فحسب، بل أيضاً توخي الحذر لضمان ألا يكون للسياسات الثقافية في مناطق أخرى آثارها الجانبية الضارة غير المتعمدة.

ويخصَّص القسم الأخير من هذا التقرير لمبدأ أساسي في الاتفاقية لم يتبوأ الصدارة حتى الآن في أي إطار من أطر تنفيذ الاتفاقية يتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية في التعبير والإعلام والاتصالات. ومن هنا البعد الأساسي للمساواة بين الجنسين، إذ إن الاتفاقية تدعو بدون لبس إلى اعتماد سياسات وتدابير تعزز المساواة بين الجنسين وتعترف بالمرأة وتدعمها بوصفها فنانة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية. وفي حين أن المرأة ممثلة بقوة في القطاع الإبداعي في معظم أنحاء العالم، على النحو الذي يشير إليه الفصل ٩ بشأن المساواة بين الجنسين، فهي لا تزال ممثلة بضعف في عدد من المهن الثقافية وفي مناصب صنع القرار. وهذا الوضع يقلّص من التنوع الثقافي ويُجرّد الجميع من إمكانية الانتفاع من القدرات الإبداعية التي يتمتع بها الوسط الفني في نصفه الأنثوي. واتخذ العديد من البلدان خطوات ترمي إلى تحسين الفرص المتاحة للمرأة وحتى الاستفادة من مساهمتها في مجال الاقتصاد الإبداعي. ومع ذلك، لم تعالج حتى الآن ضرورة ضمان المساواة بين الجنسين في القطاع الثقافي. أما حجر العثرة الرئيسي فيتمثل في ندرة البيانات المصنفة بحسب الانتماء الجنساني. ومن المهم أيضاً اتباع نهج شامل يتمثل في الاعتراف بالعلاقة التكافلية بين المساواة بين الجنسين والحقوق الثقافية والتنوع الثقافي.

وأخيراً، يتناول الفصل ١٠ الحرية الفنية، التي لا تتعلق بوجود الفنانين أنفسهم وممارساتهم الإبداعية فحسب، بل أيضاً بحقوق جميع المنتجين في مجال الثقافة. وهذا ينم عن بعد من الأبعاد الأساسية للحرية التي لا بد منها لضمان رفاه المواطنين والمجتمعات بأسرها. ويحلل هذا الفصل العوامل والقوى، الحكومية منها وغير الحكومية، التي تؤدي إلى تقييد الحريات في مجال التعبير الفني و/أو الوصول إليه. ويستعرض هذا الفصل بعض التدابير التي أوردتها الأطراف في هذا المجال، وكذلك غيرها من المبادرات المتعلقة بالقطاعين العام والخاص على حد سواء، التي تقدم العون للفنانين المعرضين للمخاطر. كما تجدر الإشارة إلى أن الحريات التي لا غنى عنها فيما يتعلق بالتعبير الفني والإبداع كانت موضوع تقرير الأمم المتحدة الخاص الأول بشأن حرية التعبير الذي أصدره مجلس الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٣.

وتلخص الاستنتاجات المبينة في هذا التقرير نتائج التقرير الرئيسية وتخط السبل المتاحة للمضي قدماً. وقد أَثْرت اتفاقية عام ٢٠٠٥ بشكل واضح الوسائل الخاصة برسم السياسات لصالح تنوع أشكال التعبير الثقافي، وحتى فيما يتعلق بالأطراف التي كان لديها بالفعل أطر للسياسات الثقافية المعرَّفة على نحو جيد والمحددة قبل أن تدخل حيز النفاذ. ومع ذلك، أدت ضرورات تنفيذ الاتفاقية بدون شك إلى وضع أطر و/أو آليات جديدة. وتُعد أوجه التقدم والإبداع هذه واعدة، بيد أنها غير كافية. وثمة ضرورة لإحراز تقدم ملموس. ويبدو أن مثل هذا التقدم هو في متناول جميع الجهات المعنية، شريطة تطبيق الدروس المستخلصة من الممارسات الراهنة، ولا سيما المقترحات المرتبطة بجمع البيانات وبناء المؤشرات التي ستتيح الرصد والتقييم في المستقبل القريب بصورة أوضح من أي وقت مضى.

اتفاقية عام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي

المبادئ التوجيهية	ضمان حق الدول السيادي في اعتماد وتنفيذ سياسات لتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي استناداً إلى عمليات ونظم إدارة مستنيرة وشفافة وتشاركية
الأهداف	**دعم نظم الإدارة المستدامة من أجل الثقافة**
النتائج المنشودة	تنفيذ سياسات وتدابير وطنية لتعزيز إنشاء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها والإسهام في وضع نظم إدارة مستنيرة وشفافة وتشاركية للثقافة

مجالات الرصد	***السياسات الثقافية***	***وسائل الإعلام العامة***	***البيئة الرقمية***	***إقامة شراكات مع المجتمع المدني***
مؤشرات أساسية	تدعم السياسات الثقافية الوطنية إنشاء مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها	تدعم الأسس التشريعية حرية وتنوع وسائل الإعلام	تدعم الأسس التشريعية مبدأ الانتفاع العام بالإنترنت	تدعم الأسس التشريعية والمالية المجتمع المدني
	يشارك العديد من الوكالات الحكومية في رسم السياسات	أهداف وسائل الإعلام العامة محددة ومضمونة قانوناً	تشجع السياسات والتدابير الإبداع الرقمي وتعزز مشاركة المجتمع المدني في البيئة الرقمية	يشارك المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات
	تدعم الأطراف بفعالية عمليات رسم سياسات مستنيرة	سياسات وتدابير وسائل الإعلام العامة في خدمة جميع فئات المجتمع	تدعم السياسات والتدابير أسواق الصناعات الثقافية الرقمية الحيوية والمتنوعة	شارك المجتمع المدني بفعالية في التصديق على الاتفاقية وتعزيزها

تيسير الانتفاع المنصف والانفتاح والتوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وكذلك حرية تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	الاعتراف بتكامل الجانبين الاقتصادي والثقافي للتنمية المستدامة	ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في التعبير والإعلام والاتصالات بوصفها شرطاً لإنشاء وتوزيع تنوع أشكال التعبير الثقافي
تحقيق التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	**إدماج الثقافة في أطر التنمية المستدامة**	**تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية**
تنفيذ تدابير المعاملة التفضيلية لتيسير التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية وتعزيز تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة حول العالم	تشمل سياسات التنمية المستدامة وبرامج المساعدة الدولية الثقافة بوصفها بعداً استراتيجياً	تنفيذ التشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز كل من الحرية الفنية وحقوق الفنانين الاجتماعية والاقتصادية

تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة	*تداول السلع والخدمات الثقافية*	*المعاهدات والاتفاقات*	*سياسات وخطط التنمية الوطنية المستدامة*	*برامج التنمية الدولية المستدامة*	*المساواة بين الجنسين*	*الحرية الفنية*
تضمن الأسس التشريعية حرية التنقل	تدعم الأسس التشريعية تداول السلع والخدمات الثقافية	تروّج الأطراف أهداف ومبادئ الاتفاقية في منتديات أخرى	إدراج الثقافة في سياسات وخطط التنمية الوطنية المستدامة	إدراج الثقافة في برامج التنمية الدولية المستدامة	يضمن الإطار التشريعي المساواة بين الجنسين في الميدان الثقافي	تدعم الأسس التشريعية حرية التعبير
تدعم السياسات والتدابير التنقل انطلاقاً من بلدان الجنوب	تدعم السياسات والتدابير تداول السلع الثقافية على الصعيد الدولي	الاتفاقية المشار إليها صراحة في المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية	تدعم السياسات والتدابير الإنصاف في توزيع الموارد الثقافية على الصعيد الإقليمي	تعزز برامج المساعدة التقنية القدرات البشرية والمؤسسية في الصناعات الثقافية والإبداعية في البلدان النامية	تدعم السياسات والتدابير المرأة بوصفها مبدعة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية	تعزز السياسات والتدابير الحرية الفنية وتحميها
تيسّر المبادرات غير الحكومية التنقل انطلاقاً من بلدان الجنوب	تدعم السياسات والتدابير تداول الخدمات الثقافية على الصعيد الدولي	تنفذ السياسات والتدابير المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية التي تدرج إشارة إلى الاتفاقية	تدعم السياسات والتدابير إنصاف الجماعات الأشد عرضة للتأثر في انتفاعها بالموارد الثقافية في المجتمع	تدعم المساعدة المالية الإبداع في البلدان النامية	تعزز السياسات والتدابير الفرصة المتاحة للمرأة في انتفاعها بالأنشطة والسلع والخدمات الثقافية	تعزز السياسات والتدابير حقوق الفنانين الاجتماعية والاقتصادية

الفصل ١

اتجاهات جديدة في رسم السياسات

نينا أوبولين كورزينك

رسائل رئيسية

- تهدف السياسات والتدابير الثقافية إلى تعزيز سلسلة من القيم المتمثلة في الإبداع والإنتاج والتوزيع/النشر والانتفاع.
- يتمثل التقدم الرئيسي الذي حققته الاتفاقية في توسيع فهم السياسات الثقافية ليشمل التدابير والآليات غير تلك التي تدرج عادة في نطاق اختصاص وزارات الثقافة.
- تُحسّن عملية إعداد التقارير بشأن السياسات والتدابير الثقافية النظم الراهنة للاتصالات والإعلام بين الأطراف في الاتفاقية.
- من المطلوب تأمين نماذج تشاركية بين المجتمع المدني ومسؤولي القطاع العام لتوفير معلومات متينة بشأن رصد السياسات وتقييم آثارها.
- في حين أن معظم الأطراف المعدّة للتقارير قد أشارت إلى إدخال إصلاحات على سياساتها الثقافية و/أو استحدثت تدابير وآليات جديدة نتيجة لاعتماد الاتفاقية، يتعين إحراز المزيد من التقدم لتحقيق الأهداف الطموحة للاتفاقية.

توزيع الأطراف التي قدمت تقارير دورية كل أربعة أعوام بحسب المناطق (٢٠١٢-٢٠١٤)

المصدر: التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام

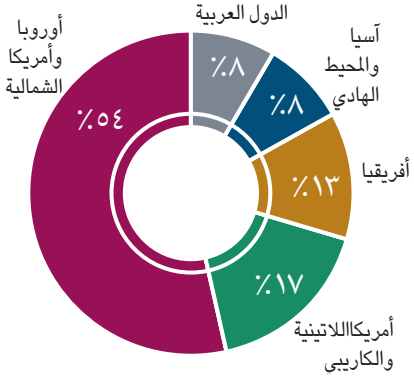

يتمثل أهم ذخر لنا في مواهب شعبنا ويتمثل معنى العمل الذي نقوم به في استحداث الفرص الكفيلة بإضاءة هذه المواهب. ونحن نجعل من التعليم المحرك الفاعل في التغيير الاجتماعي، ونعني بالتعليم في معناه الواسع العلوم والتكنولوجيا وريادة الأعمال والابتكار والرياضة والثقافة.

واستناداً إلى مبادئ سيادة القانون والشفافية، لقد أضفينا الطابع الديمقراطي على الانتفاع بالموارد العامة، ووفرنا الفرص اللازمة من خلال الدعوات إلى تقديم المشاريع والمسابقات المفتوحة التي خصصنا بها الفنانين والمسؤولين في مجال الثقافة ليتمكنوا من تحقيق أحلامهم من خلال حصولهم على منح كفيلة بتطوير الإبداع والتأهيل المهني والتبادلات الثقافية والتنقل والهبات. وقمنا بتعزيز الحركة الثقافية من خلال إنشاء مجالس المحافظات للفنون والثقافة حيث تم اختيار ٨٨ عضواً في هذه المجالس، بمشاركة ١٩٠٦٧ فناناً، لتنفيذ ٨ خطط للفنون والثقافة تابعة للمحافظات للفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠. وهذه هي خرائط الطريق الخاصة بالعمل التي تحدد بوضوح أهدافنا التي نعمل على تنفيذها في أنتيوكيا. وهذا هو أيضاً ما اضطلعنا به من عمل في ميديلين.

واليوم، وفي إطار الحدائق التربوية المنشأة في ٨٠ بلدية في أنتيوكيا، نفتح الباب أمام توفير فرص جديدة في الميادين المخصصة للتجمعات والتعليم، حيث يمكن أن نشهد ازدهاراً للأنشطة والفعاليات الثقافية وتعزيزاً للتعلم والممارسات الثقافية على حد سواء.

سيرجيو فاياردو
حاكم أنتيوكيا، كولومبيا

الفصل ٢

أصوات جديدة: تشجيع تنوع وسائل الإعلام

كريستين م. ميركل

رسائل رئيسية

- يمكن أن تكون وسائل الإعلام العامة وسائل تمكين وعوامل دفع حاسمة لتنوع أشكال التعبير الثقافي – وتتمثل في المنتجين والمفوضين والموزعين والناشرين والوسطاء في إطار مجموعة نابضة بالحياة تحمل مضموناً ثقافياً رفيع المستوى أياً كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة لهذا الغرض.
- ولا يمكن أن يكون هناك تنوع لوسائل الإعلام بدون إرساء حرية وسائل الإعلام. ومن هنا الضرورة الحاسمة التي تقضي بوجود قوانين لحرية الإعلام ووضعها موضع التنفيذ على نحو فعال. ونظراً إلى تنامي أعداد الشبكات الرقمية والمنابر على الإنترنت، أصبح تعزيز الحرية على الإنترنت أمراً حيوياً في نظام وسائل إعلام بيئي خضع لتغيير كبير.
- وأحدث الوصول إلى وسائل الإعلام وإتاحة الخيارات الكبرى نقلة نوعية في هذا المجال، بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن مضمون وسائل الإعلام المتاح عبر تلك المنافذ يعبّر عن "حرية". فهناك عدد كبير من المنابر التي لا تمثل ضمانة في حد ذاتها لتنوع المضامين وأشكال التعبير.
- وتفتح التكنولوجيا قنوات لإسماع أصوات جديدة والتعريف بمواهب جديدة، بما في ذلك تلك التي يتمتع بها المواطنون من صحفيين ومنتجي الأفلام الهواة الذين يضطلعون بإعادة ترسيم حدود الصحافة: ويحتاج كل هؤلاء إلى تشجيع.
- والمرأة هي صوت يصدح من بين العديد من هذه الأصوات، ولكن المساواة بين الجنسين لم تشهد تقدماً لا في مضمون وسائل الإعلام ولا في معاقل صنع القرار حيث لا تزال المرأة مستبعدة بدرجات نسبية. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذا الوضع.

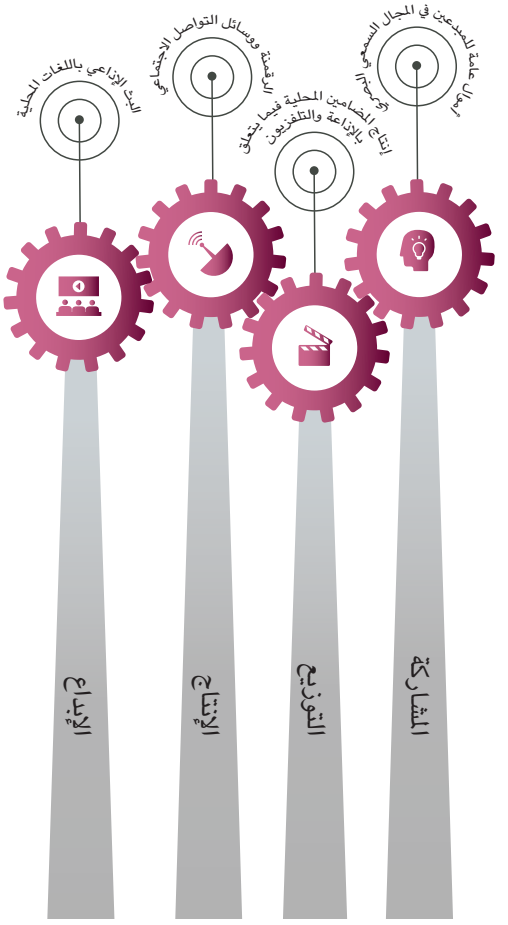

يجب على السياسات العامة التي تشجع اعتماد بيئة تصدح في صداها أصوات جديدة وتتناول اهتماماتها أفكار جديدة وتعالج قضاياها نهوج جديدة أن تضطلع بتعزيز الإبداع وتنوع أشكال التعبير الثقافي في وسائل الإعلام. ولكل فرد الحق في ممارسة حرية التعبير على قدم المساواة، لأن في تبادل الأفكار والنقاشات العامة ترسيخ للديمقراطية. ويتطلب هذا الأمر تعدد الأصوات وتنوعها، مما يعني استبعاد الرقابة وإدراج الفئات التي كانت مهمشة في الماضي. وقد ردّدنا في مناسبات عديدة أنه ينبغي للدول أن تعزز الأطر التنظيمية الواضحة والدقيقة التي تروّج بدورها أوجه التنوع والتعدد في وسائل الإعلام السمعية البصرية، وأن تعترف كذلك بقطاعات الاتصالات الرئيسية الثلاثة وتشجعها وهي وسائل الإعلام التجارية والعامة والمجتمعية. وإذا أردنا المضي قدماً في تناول هذه القضايا لَتعيَّن علينا معرفة الوضع الحالي لتنوع أشكال التعبير والتمثيل في وسائل الإعلام. وهنا تكمن أهمية تقرير الرصد الأول هذا فيما يتعلق باتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

إديسون لانزا

المقرر الخاص المعني بحرية التعبير في لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان

الفصل ٣

تحديات العصر الرقمي

أوكتافيو كوليتز

رسائل رئيسية

- *لا يزال أمام البلدان النامية طريق طويل قبل أن تصل إلى مستوى الانتفاع بالوسائل الرقمية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة. ومع ذلك، شهد العديد من الأقاليم في بلدان الجنوب خلال العقد الماضي تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، لا سيما في مجال الربط الشبكي بالأجهزة المحمولة.*
- *وتكثف أعداد متزايدة من المبدعين جهودها المبذولة في استخدام التكنولوجيات الجديدة لوضع مضامين على الإنترنت عبر منابر مثل اليوتيوب وويكيبيديا، من بين أمور كثيرة أخرى.*
- *وهناك نمو متسارع يثبّت أقدامه في مجال التجارة الإلكترونية يمكن أن تتميز به الصناعات الثقافية المحلية، ولكنه قد يمثل أيضاً خطراً على الأطراف الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً إلى التقدم الذي تحرزه المنابر الكبرى.*
- *ويشكل الانفجار الذي يحدث في إطار الشبكات الاجتماعية منذ عام ٢٠٠٤ فرصة سانحة لمشاركة المجتمع المدني، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتشاطر المضامين الثقافية.*

توزيع إيرادات الإنتاج الرقمي لصناعة التسجيل على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٤

المصدر: الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية، ٢٠١٥

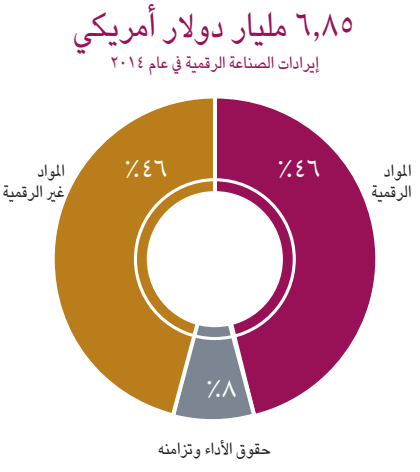

تتمتع الصناعات الرقمية في أفريقيا بإمكانات مذهلة، ولكنها لا تزال في بداياتها وتتطلب استثمارات كبيرة من حيث الوقت والمال والخبرة. والمطلوب اليوم يتمثل في تركيز طاقاتنا على ظهور قطاع التكنولوجيا الإبداعية لمساعدة هذه القارة في أن تجد مكاناً لها في هذا المصير المتمثل في المجال الرقمي. وهناك بالفعل جيل من الشباب وقد تعلم في أوقات فراغه استخدام الرموز البرمجية وإعداد المنتجات التكنولوجية، أما المهارات التي اكتسبها فهي بحاجة إلى تعزيز وذلك لتمكين هؤلاء الشباب في أنحاء أفريقيا من بناء مستقبلنا الرقمي المشترك.

ومن المؤكد أن المجال الرقمي والتكنولوجيا سيصبحان في العقد المقبل المحفزين الرئيسيين للتغيير. وسيتمكن الناس من الانتفاع على نحو أفضل بالثقافة والتعليم والخدمات المصرفية والأخبار والرعاية الصحية وغيرها من الأمور. وقد تحوّلت الصناعات الإبداعية على وجه الخصوص تحوّلاً جذرياً بفضل التكنولوجيات الرقمية. ولولا الإنترنت لظلت نوليوود – وهي الشكل الترفيهي الأكثر شعبية في أفريقيا – مقيدة ومتروكة بدون معالجة ومقرصنة ومطروحة في الأسواق على شكل أقراص VCDs. ويمكن أن يتمتع اليوم بهذا المضمون الملايين من الأشخاص كما يمكن للمبدعين الذين يعملون في كواليس الصناعات التصويرية أن يتقاضوا أخيراً أجراً منصفاً لقاء عملهم.

وسوف تمنح التكنولوجيات الجديدة هذه القارة صوتاً – وهو وسيلة لتوثيق الروابط ليس بين الأفريقيين فيما بينهم فحسب، بل مع باقي أنحاء العالم.

جيزون نيوكو

المسؤول التنفيذي الأعلى في شركة iROKO Partners

إقامة شراكات مع المجتمع المدني

هيلموت ك. أنهيير وأولغا كونونيخينا

رسائل رئيسية

- يشارك المجتمع المدني بفعالية في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما من خلال اضطلاعه بأنشطة التوعية وأهدافها ومبادئها.
- ويواجه التعاون المستدام المطلوب بين الدولة والمجتمع المدني تحديات كبيرة في إطار رسم السياسات وتنفيذها، وتتمثل هذه التحديات في مثل ما يلي: أوجه القصور في قدرات الحكومات الوطنية والمحلية وكذلك منظمات المجتمع المدني للتعاون بفعالية، وأوجه النقص في التمويل والموارد البشرية المؤهلة، والافتقار بشكل عام إلى الوعي اللازم في المجتمع المدني بشأن الاتفاقية.
- وتشارك العديد من منظمات المجتمع المدني في إعداد التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام؛ ومع ذلك، لا يزال تنوع أصوات المجتمع المدني غير كاف عموماً وينبغي توسيعه.
- ولا يزال دور المجتمع المدني، بوصفه معنياً "بالرقابة الثقافية" دون مستوى التطور المطلوب؛ ومع ذلك، فإن الائتلافات من أجل التنوع الثقافي، التي هي موجودة أصلاً وفاعلة في ٤٣ بلداً، يمكن أن تصبح قوة دافعة تعمل على سد الثغرات على الصعيدين الوطني وكذلك الدولي.

مؤشر البيئة التمكينية للمجتمع المدني، ٢٠١٣

المصدر: التقييم الخارجي المستقل، ٢٠١٣

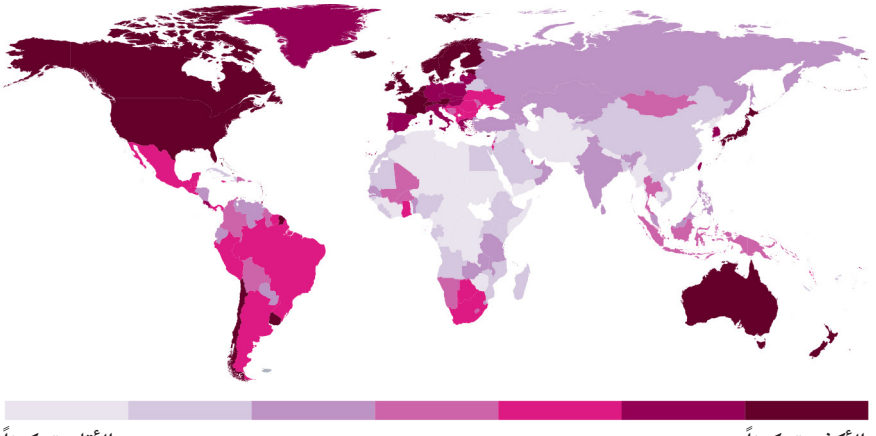

الأكثر تمكيناً — الأقل تمكيناً

> تمثل "الاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" التي اعتُمدت في بوركينا فاسو وفي أفريقيا بشكل عام في عام ٢٠٠٥ مصدر أمل كبير للمجتمع المدني. وإذا أدت إقامة العديد من الائتلافات الوطنية فيما يتعلق بالتنوع الثقافي إلى عودة المهنيين في مجال الثقافة والمنظمات المعنية بالثقافة إلى الساحة السياسية، فليس لمجرد العودة من حيث إبراز الصورة فحسب، بل ايضاً للمشاركة في النقاشات العامة وتنفيذ البرامج والاضطلاع بالأنشطة. وفي بوركينا فاسو، يضطلع الائتلاف بدور الرصد ويقدم المقترحات من أجل الارتقاء بهذا الوضع. ونحن نحاول قدر الإمكان الحفاظ على الحوار مع السلطات وضمان أن تسترشد السياسات الثقافية من مبادئ الاتفاقية. ويجب على المجتمع المدني أن يناقش في شتى أنحاء العالم ما يتطلع إليه المواطنون في مجال الثقافة. وتوفر لنا هذه الاتفاقية الأدوات اللازمة للقيام بذلك؛ فلنغتنم هذه الفرصة.
>
> **راسماني أويدراغو**
> رئيس الائتلاف الوطني للتنوع الثقافي، بوركينا فاسو

الفصل ٥

سد الفجوات: تعزيز التنقل

مايك فان غران وصوفيا سانان

رسائل رئيسية

- يُعد تنقل الفنانين وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال الثقافة أمراً حاسماً للحفاظ على عالم من الأفكار والقيم والآراء غير المتجانسة.
- ويُعد الوصول إلى الأسواق الدولية فيما يتعلق بالفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة أمراً حاسماً أيضاً لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية المستدامة ومساهمتها المحتملة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في بلدان الجنوب.
- وهناك فجوة واسعة تفصل بين مبادئ اتفاقية عام ٢٠٠٥ ومثلها العليا، من جهة، ووقائع العالم، من جهة أخرى، فيما يتعلق بتنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة في بلدان الجنوب. ولا يبدو أن تنفيذ الاتفاقية قد أسهم، في الواقع، حتى الآن في زيادة مثل هذا التنقل.
- وتشمل العوائق التي تحول دون تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة تعزيز الإجراءات الأمنية، والقيود الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في بلدان الشمال؛ ولذا يحتاج الأمر إلى استخدام الاتفاقية على نحو أكثر فعالية في مواجهة هذه القيود بروح من التضامن الدولي.
- ولا بد أن يقوم جميع الأطراف بجمع المعلومات وتشاطرها والتمويل وغيرها من الفرص في إطار تعزيز تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة.

عدد مصادر التمويل العامة والخاصة فيما يتعلق بتنقل الفنانين وتنميتهم بحسب المناطق

المصدر: شبكة On the Move ، ٢٠١٥

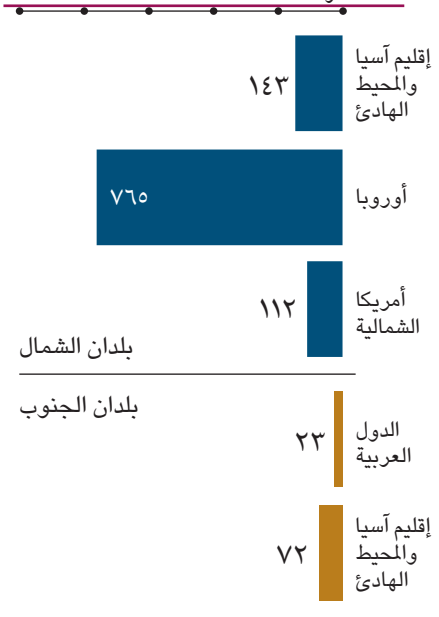

عانت المنطقة العربية خلال العقود الأربعة الماضية من سوء الإدارة. وتفاقم هذا الأمر مؤخراً من خلال موجة من النزاعات السياسية التي اجتاحت المنطقة والأزمة الإنسانية التي نجمت عنها وخلفت وراءها الملايين من المشردين. ونحن نعتقد في الصندوق العربي للثقافة والفنون أن مشهداً ثقافياً مشاركاً وفاعلاً ومنفتحاً بإمكانه مواجهة مثل هذه الأحداث وإحداث تغيير عميق وطويل الأجل في المجتمع المدني، مؤثراً تأثيراً مضاعفاً في غيرها من قوى التغيير والنهضة. أما التعاون المشترك بين الثقافات الذي يعزز التنوع والانفتاح والتسامح فقد وضعت أمامه العوائق التي تقف منذ أمد طويل في وجه حرية التعبير والتنقل. ويواجه الفنانون العرب عوائق لا تحصى وقيوداً متعلقة بالسفر، سواء كانت مالية أم كذلك سياسية. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى التشريعات والتمويل فيما يتعلق بتوزيع الإنتاج الثقافي يحد إلى حد كبير من انتفاع الجمهور به ويخفف بالتالي من تأثيره. أما الأفلام الوثائقية التي تتناول الموضوعات الحاسمة والتي تلقى استحساناً في المهرجانات الدولية فيحظر عرضها في الصالات وعلى المسارح العامة. وها هي المنشورات النقدية العالية الجودة تصارع من أجل البقاء وهي غير قادرة على التوصل إلى إرساء وضع عملاتي مستدام. ومن الأهمية بمكان تعزيز التبادل الثقافي وتطوير قنوات توزيع الإنتاج الثقافي العربي في المنطقة وخارج المنطقة. وهذا يتطلب من الحكومات المحلية توفير الدعم والتوعية على النحو المطلوب. ويتبين من هذا المنطلق أن تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ يأتي بالفائدة على نطاق واسع.

أسامة رفاعي

المدير التنفيذي للصندوق العربي للثقافة والفنون

تحقيق التوازن: تداول السلع والخدمات الثقافية

ليديا دولومو

رسائل رئيسية

- قدرت القيمة الإجمالية للصادرات من السلع الثقافية في عام ٢٠١٣ في جميع انحاء العالم بمبلغ قدره ٢١٢,٨ مليار دولار أمريكي. وتمثل حصة الدول النامية نسبة ٤٦,٧٪، مما يمثل زيادة طفيفة منذ عام ٢٠٠٤. وتتنافس الصين والهند فقط تنافساً كبيراً مع الدول المتقدمة في السوق العالمية.
- وقدرت القيمة الإجمالية للصادرات من الخدمات الثقافية في عام ٢٠١٢ في جميع أنحاء العالم بمبلغ قدره ١٢٨,٥ مليار دولار أمريكي. وتمثل حصة الدول النامية نسبة ١,٦٪ فقط. وتهيمن الدول المتقدمة على توزيع الحصص على الصعيد العالمي بنسبة ٩٨٪، ويرجع ذلك على وجه التحديد إلى تداول الخدمات التي تُنقل إلكترونياً والمتعلقة منها بالمجالين السمعي البصري والفني.
- وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ارتفعت مستويات التبادل التجاري فيما بين البلدان النامية، ولكن الأحكام المتعلقة بالتدابير المحددة للمعاملات التفضيلية فيما يتعلق بالسلع والخدمات الثقافية تبقى نادرة في مثل هذه الاتفاقات الخاصة بالتبادل التجاري الحر.
- وتشير البيانات إلى أن السياسات الجديدة التي تحكم المبادلات التجارية، سواء كانت على المستوى الفردي او المؤسسي أو الصناعي، يمكن أن تساعد في تحقيق تداول أكثر توازناً للسلع والخدمات الثقافية. أما المناقشات بشأن المؤشرات أو التدابير أو الأدوات السياسية المتعلقة بالتجارة والثقافة فسوف تكون حاسمة في إطار رصد الآثار المترتبة على الاتفاقية.

توزيع الصادرات من السلع الثقافية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية (باستثناء الصين والهند) ٢٠٠٤-٢٠١٣

	البلدان المتقدمة	البلدان النامية باستثناء الصين والهند
٢٠٠٤	٨٥,٧٪	١٤,٣٪
٢٠٠٥	٨٤,٩٪	١٥,١٪
٢٠٠٦	٨٤,٨٪	١٥,٢٪
٢٠٠٧	٨٣,٢٪	١٦,٨٪
٢٠٠٨	٨١,٥٪	١٨,٥٪
٢٠٠٩	٨١,٥٪	١٨,٥٪
٢٠١٠	٧٨,٩٪	٢١,١٪
٢٠١١	٧٩,٤٪	٢٠,٦٪
٢٠١٢	٧٩,٧٪	٢٠,٣٪
٢٠١٣	٨٠,٥٪	١٩,٥٪

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، التابعة للأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، نيسان/أبريل

> يجب على أصحاب القرار من سياسيين وجهات فاعلة ثقافية ومجتمع مدني أن تقيّم المضامين الثقافية المحملة بالقيم والمعاني. ويجب أن تأخذ مكان الصدارة في النقاشات العامة. فحين قمت بتأسيس مهرجان تيميتار لثقافة الأمازيغ والموسيقى العالمية منذ ١٢ عاماً، عقدت العزم على تعزيز التنوع الثقافي على مستوى المغرب وعلى الصعيد الدولي. ويبيّن توافد الجمهور الذي يحضر هذا المهرجان في كل عام والذي يقدر بنحو نصف مليون شخص الاهتمام الذي يحمله لهذه الأشكال المتنوعة من التعبير الفني. وإنشاء مهرجان "فيزا من أجل الموسيقى" في المغرب، وهو أول سوق للموسيقى الأفريقية والشرق أوسطية، ينبع من الرغبة ذاتها المتمثلة في تشجيع التعاون الوثيق على الصعيد الدولي. ويتمثل هذا التعاون في إطار الأولويات الملحة المتمثلة فيما يلي: ترويج الموسيقى الأفريقية والشرق أوسطية في شتى أنحاء العالم؛ وتيسير التنقل الفني؛ ودعم تنمية القطاعات الثقافية الوطنية؛ والمساهمة في تحسين ظروف الفنانين في بلدان الجنوب؛ وتعزيز العلاقات في القطاع الثقافي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، من جهة، وفيما بين بلدان الجنوب، من جهة أخرى، ويمثل ذلك وجهاً من أوجه الأولويات الملحة. ويدعونا الاحتفال بالذكرى العاشرة لإنشاء اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي إلى مواصلة الجهود التي نبذلها في هذا المجال. وبإمكاننا أن نطوّر معاً تداول السلع الثقافية على نحو أكثر توازناً، وأن نقيم أيضاً منابر جديدة للقاءات وتبادلات تصبح في المستقبل ركناً من أركان التنوع المبدع.
>
> **إبراهيم المزند**
> مدير مهرجان "فيزا من أجل الموسيقى"

الفصل ٧

تعزيز الاتفاقية في المحافل الدولية

فيرونيك غافرومون

رسائل رئيسية

- هناك سبعة اتفاقات تجارية أبرمها الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٥ تتضمن إشارة أو إشارات صريحة إلى الاتفاقية. ونظراً إلى أن الاتحاد الأوروبي يتألف من ٢٨ دولة عضواً وأن الاتفاقات السبعة قد أبرمت مع ٢٦ دولة أخرى، فيصبح مجموع الدول ٥٥ دولة مع إضافة الاتحاد الأوروبي نفسه، وتصبح ٥٠ دولة من تلك الدول أطرافاً في الاتفاقية.
- ولا يقتصر تعزيز أهداف ومبادئ الاتفاقية في المحافل الدولية الأخرى على المجال التجاري. فقد أدرجت إشارات إلى الاتفاقية منذ عام ٢٠٠٥ في نصوص صادرة عن عشرات المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية يتجاوز عددها ٢٥٠ نصاً.
- واستُخدم إجراء "الإعفاء الثقافي" منذ عام ٢٠٠٥ على نحو متزايد لاستبعاد بعض السلع و/أو الخدمات الثقافية من الاتفاقات التجارية.
- وبرزت أدوات تجارية جديدة في السنوات العشر الماضية، وهي بروتوكولات للتعاون الثقافي ملحقة باتفاقات تجارية. وتكشف هذه البروتوكولات عن الطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية، ولكنها تنص أيضاً على إعطاء معاملة تفضيلية لتعزيز تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة، ولا سيما انطلاقاً من بلدان الجنوب. ويمكن النظر إلى بروتوكول التعاون الثقافي الملحق باتفاقي التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي ولأمريكا الوسطى بوصفه إحدى أفضل الممارسات في هذا الصدد.

دعونا نحيّي مبادرة اليونسكو في إحياء الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية الهامة بشأن تعزيز وحماية تنوع أشكال التعبير الثقافي. وبصفتي المفوض الأوروبي المعني بالشؤون التجارية، شجعت على إعداد هذا النص وكنت فخوراً بأن الاتحاد الأوروبي قد اضطلع في وقت لاحق بدور فعال للغاية في صياغة هذا النص. وكانت هذه خطوة حاسمة في قصة طويلة. وبالإشارة إلى أن "الثقافة ليست سلعة شبيهة بأي سلع أخرى"، فقد عارضت المفوضية الأوروبية في عصر جاك ديلور في التسعينات من القرن المنصرم إدراج الصناعات الثقافية في جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت التجارة الدولية. ولكن فضلاً عن هذا التوجه "الدفاعي"، كان من الضروري إعداد وثيقة دولية تقنينية بوصفها نقطة مرجعية ينطلق منها لاستكمال قواعد التجارة والتأكيد على حرية كل دولة من الدول في تعزيز الإبداع وأشكال التعبير الثقافي على النحو الذي تراه مناسباً. وارتقت اليونسكو إلى مستوى التحديات وبرعت في الدور الذي اضطلعت به. ويتعين على أي شخص يعمل من أجل إرساء عولمة أكثر "تحضراً" أن يشعر بالسعادة لهذه النتيجة. فإن الأمر لا ينطوي على حصر الثقافات في أطر حدودها الوطنية أو المحلية؛ بل على العكس من ذلك، تعمل الاتفاقية على تشاطر الثقافات فيما بينها على نحو متوازن – فهي تشجع التبادل الثقافي والتنقل الحر للفنانين، وتسعى إلى تنظيم تركيز الصناعات الثقافية وضمان أن تحترم تلك الصناعات التعددية والتنوع في الإبداع. ولهذا السبب يُعد رصد تنفيذ هذه الاتفاقية أمراً بالغ الأهمية.

باسكال لامي
المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية

الفصل ٨

الثقافة في التنمية المستدامة

ديفيد تروسبي

رسائل رئيسية

- يمكن أن يُفسَّر تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن الاستدامة بوصفه إعداداً لاستراتيجيات ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الثقافية، وهو مفهوم يجمع بين البعدين الثقافي والاقتصادي للتنمية في إطار التأكيد على النمو والإنصاف والنزاهة الثقافية في تلك عملية.
- ويمكن أن تمثل الصناعات الثقافية هدفاً من الأهداف الرئيسية لسياسات ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة سواء على الصعيد الاقتصادي أم الثقافي؛ ويمكن للمبادرات السياسية الرامية إلى دعم نمو هذه الصناعات أن تحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية كبيرة في الأجل الطويل.
- وثمة مجال واسع للدول المانحة يتيح لها تعزيز إدماج الثقافة في التنمية المستدامة في بلدان الجنوب وذلك من خلال إعداد استراتيجيات وبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ويمكن تحقيق نموذج خاص لمثل هذه المساعدة من خلال توفير المساعدات والخبرات التقنية اللازمة لتقديم العون في التغلب على الجوانب السلبية فيما يتعلق بانتفاع البلدان بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، ولتعزيز الروابط الأساسية لمشاركة البلدان النامية في الأسواق الدولية فيما يتعلق بالسلع والخدمات الثقافية.

إجمالي المساهمات الواردة إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي: ٢٠٠٧-٢٠١٤ (بآلاف الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)

Source: http://en.unesco.org/creativity/ifcd/fundraising/donations/parties

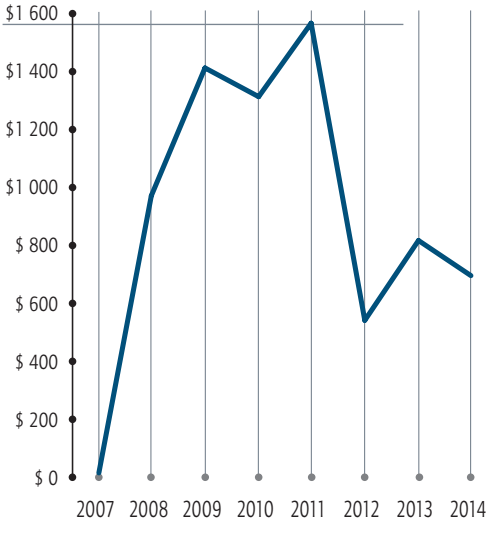

موقعة على اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بمبادئ هذه المعاهدة.

ويمكن أن ينظر إلى الثقافة بوصفها سلعة عامة بامتياز. ويمكننا من خلال الثقافة تعزيز وتدعيم المبادئ والقيم مثل حرية التعبير والديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية والاحترام المتبادل. ويمكن تحسين التماسك الاجتماعي وتمكين الجماعات من خلال مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية. ويُعد القطاع الإبداعي عاملاً من عوامل النمو المستدام في شتى أنحاء العالم على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما يمكن للأنشطة الثقافية أن توفر سبل العيش للجماعات الأشد عرضة للتأثر والفئات المهمشة.

ويتجلى الدور الهام الذي تضطلع به الثقافة في إطار التعاون الدولي والتنمية في مختلف الأنشطة التي يموّلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي البلدان الأفريقية وبلدان إقليم الكاريبي والمحيط الهادئ. ونحن ندرك تماماً الدور المحفز الذي يمكن أن تضطلع به البرامج والمشاريع الثقافية في ترسيخ مفاهيم حرية التعبير، والمساواة (وتشمل المساواة بين الجنسين)، والتداول الحر للأفكار.

وقام الاتحاد الأوروبي بدعم تنفيذ الاتفاقية بهدف تعزيز الحوكمة الثقافية في ١٣ بلداً من البلدان النامية الشريكة. ويسرني أن يكون لذلك دور مفيد في تطوير السياسات الثقافية في هذه البلدان والارتقاء بالوعي بأهمية مثل هذه السياسات والاتفاقية نفسها.

نيفين ميميكا
المفوض الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية

الفصل ٩

المرأة المبدعة: المساواة بين الجنسين

أمّو جوزيف

رسائل رئيسية

- تُمثَّل المرأة في القطاع الإبداعي تمثيلاً قوياً في معظم أنحاء العالم. ومع ذلك، لا تزال تمثَّل في عدد من المهن المعنية بالثقافة وفي مناصب صنع القرار في العديد من المنظمات والصناعات الثقافية تمثيلاً ضعيفاً.
- ولا تُعد العوائق المتعددة التي تحول دون مشاركة المرأة في المساعي الثقافية وتقدمها في هذا المجال مجرد مجحفة بحقها وتشكل انتهاكاً لحقوقها الثقافية فحسب، بل إنها تقلل بشكل أساسي من التنوع الثقافي وتحرم كل واحد منا من حقه في الانتفاع دون عوائق بالإمكانات الإبداعية التي يوفرها النصف الأنثوي من الوسط الفني.
- واتخذ العديد من البلدان الخطوات اللازمة لتحسين الفرص فيما يتعلق بالمرأة وحتى الارتقاء بمستوى مساهماتها في الاقتصاد الإبداعي. ومع ذلك، لم تعالج بعد بشكل كاف ضرورة ضمان المساواة بين الجنسين في القطاع الثقافي.
- ويُعد الافتقار إلى البيانات المصنفة بحسب الانتماء الجنساني حجر عثرة أمام الجهود المبذولة للتصدي لاختلال التوازن بين الجنسين في المجال الثقافي. ومع ذلك، ثمة نهج قائم على المعلومات يمكن أن يتصدى وحده وعلى نحو فعال للتحدي المتمثل في أوجه التحيز والعوائق القائمة المستندة إلى الانتماء الجنساني.
- ومن الأهمية أيضاً اتباع نهج شامل يعترف بالعلاقة التكافلية بين المساواة بين الجنسين والحقوق الثقافية والتنوع الثقافي. ولا يمكن أن تنجح مهمة حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي إلا إذا تم الاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها شاغلاً محورياً يجب أن يدمج في جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.
- وتؤيد اتفاقية عام ٢٠٠٥ نصاً وروحاً مبدأ المساواة بين الجنسين بوصفه حجر الأساس في حماية حقوق الإنسان عموماً والحقوق الثقافية بوجه خاص. وتدعو الاتفاقية بوضوح إلى اتباع السياسات والتدابير التي تعزز المساواة بين الجنسين والتي تعترف بالمرأة وتدعمها بوصفها فنانة ومنتجة للسلع والخدمات الثقافية.

توزيع الأطراف التي شملت النساء بوصفهن أهدافاً لسياسات بحسب أنواع التدابير الخاصة بالسياسات

المصدر: التقارير الدورية المقدمة كل أربعة أعوام، ٢٠١٢-٢٠١٤

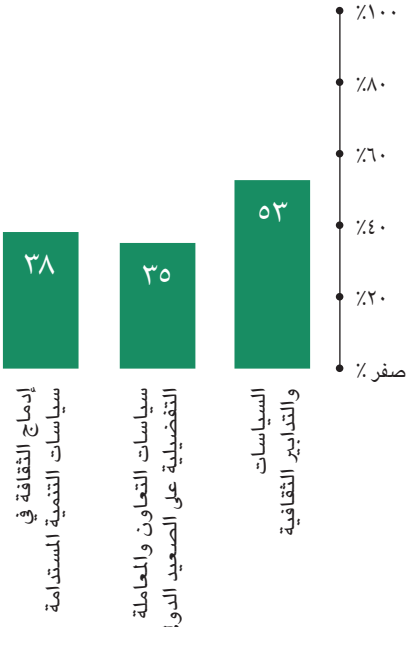

> بصفتي امرأة أفريقية، ومبدعة، وسفيرة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، أقيس كل يوم الفجوة بين الجنسين. ونحن النساء نمثل أكثر من نصف سكان المعمورة، ولكن غالباً ما تبقى أصواتنا دون صدى ومساهماتنا مغفلة. وهناك الكثير مما يمكن أن يُضطلع به للارتقاء بهذا الوضع، والثقافة هي إحدى هذه الطرق التي يمكن أن نسلكها لنعبر بالاتجاه الإيجابي. ويمكن أن تساعد اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي في تحقيق هذا الهدف، عن طريق الاعتراف بالمرأة ودعمها بوصفها مبدعة ومنتجة لأشكال التعبير الثقافي. هذه هي أدوات قوية يمكن أن تستخدمها الحكومات لتيسير انتفاع المرأة بالمواد الثقافية ومشاركتها في الحياة الثقافية وتمتعها بالحرية الفنية. ويتمثل ذلك في الإصغاء إلى ما يتعين أن تقوله المرأة، وإعطائها الأدوات اللازمة لتحررها، ومساعدتها على بلوغ آفاق جديدة، ومنحها الثقة، وتشجيعها على الإبداع، ومعاملتها باحترام. تلك هي مواقف بسيطة من شأنها أن تغير نظرة المرأة لحياتها اليومية. فإن تمكين المرأة من شأنه أن يرقى برؤيتها للعالم، وأن يلهم الشابات – هذا ما أتمناه – في كل مكان بأن تفعلن ما فعلته، لتتعرفن إلى أصواتهن، وتفخرن بتراثهن، وتساهمن في تجديد ثقافاتهن وتشاطرنها مع العالم. وهذا ما من شأنه أن يفيد البشرية جمعاء وأن يرقى بالعالم ليجعل منه مكاناً أفضل إلى حد كبير.
>
> **أنجيليك كيديو**
> مغنية ونائبة رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين

الفصل ١٠

التحديات التي تواجه الحرية الفنية

أولي ريتوف

رسائل رئيسية

- إن الاعتراف بالحرية الفنية وحمايتها ليس منوط بوجود الفنانين أنفسهم وممارساتهم الإبداعية فحسب، بل أيضاً بحقوق جميع المهنيين العاملين في مجال الثقافة.
- وتُعد الحريات الأساسية عنصراً من العناصر الأساسية لرفاه المواطنين والمجتمعات، في إطار ديناميات التنمية الاجتماعية ومن أجل استقرار الفنون وقطاعات الصناعات الثقافية والإبداعية.
- وتؤدي القيود المفروضة على الحرية الفنية والخسائر الاقتصادية إلى حرمان الفنانين من وسائل التعبير لديهم ومن سبل عيشهم، وتهيئ بيئة غير آمنة لجميع العاملين في مجال الفنون وجمهورهم.
- و في عام ٢٠١٤، رصدت منظمة Freemuse ٢٣٧ اعتداء على أشكال التعبير الفني. ومع ذلك، فإن المخاطر التي تعرضت لها حرية الفنون هي دون مستوى التقييم المطلوب مقارنة بالمخاطر التي يتعرض لها الصحفيون وغيرهم من المهنيين العاملين في وسائل الإعلام. وهذا يؤدي إلى إضعاف المشهد بالنسبة إلى حجم التحدي الحقيقي الذي يواجه حرية التعبير الإبداعي، ولا سيما المخاطر المادية التي تتهدد الفنانين وغيرهم من العاملين المعنيين بالشأن الاجتماعي.

انتهاكات الحق في حرية التعبير الفني (٢٠١٠-٢٠١٣)

المصدر: المادة ١٩، ٢٠١٠-٢٠١٣

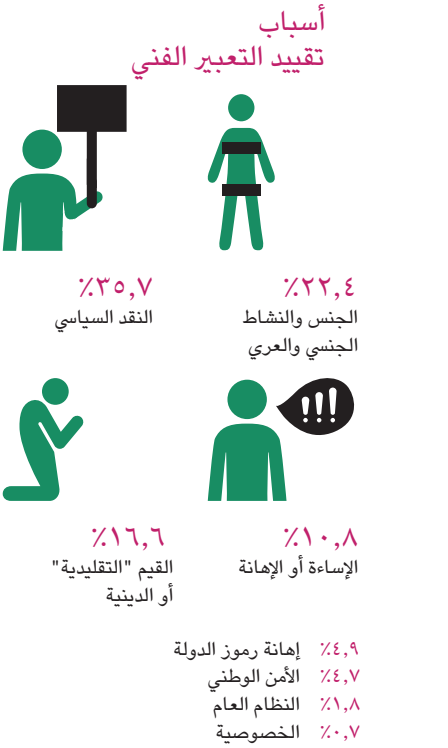

موقعة على اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بمبادئ هذه المعاهدة.

ويمكن أن ينظر إلى الثقافة بوصفها سلعة عامة بامتياز. ويمكننا من خلال الثقافة تعزيز وتدعيم المبادئ والقيم مثل حرية التعبير والديمقراطية والتسامح والعدالة الاجتماعية والاحترام المتبادل. ويمكن تحسين التماسك الاجتماعي وتمكين الجماعات من خلال مشاركة المواطنين في الحياة الثقافية. ويُعد القطاع الإبداعي عاملاً من عوامل النمو المستدام في شتى أنحاء العالم على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما يمكن للأنشطة الثقافية أن توفر سبل العيش للجماعات الأشد عرضة للتأثر والفئات المهمشة.

ويتجلى الدور الهام الذي تضطلع به الثقافة في إطار التعاون الدولي والتنمية في مختلف الأنشطة التي يموّلها الاتحاد الأوروبي لتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي البلدان الأفريقية وبلدان إقليم الكاريبي والمحيط الهادئ. ونحن ندرك تماماً الدور المحفز الذي يمكن أن تضطلع به البرامج والمشاريع الثقافية في ترسيخ مفاهيم حرية التعبير، والمساواة (وتشمل المساواة بين الجنسين)، والتداول الحر للأفكار.

وقام الاتحاد الأوروبي بدعم تنفيذ الاتفاقية بهدف تعزيز الحوكمة الثقافية في ١٣ بلداً من البلدان النامية الشريكة. ويسرني أن يكون لذلك دور مفيد في تطوير السياسات الثقافية في هذه البلدان والارتقاء بالوعي بأهمية مثل هذه السياسات والاتفاقية نفسها.

فريدة شهيد
المقررة السابقة للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية

الاستنتاجات الرئيسية

الهدف ١

دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة

- تم تنفيذ سياسات وتدابير وآليات جديدة في السنوات العشر الماضية لدعم إنشاء مختلف السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها والانتفاع بها. وتفتح التكنولوجيا قنوات لإسماع أصوات جديدة والتعريف بمواهب جديدة فضلاً عن أشكال جديدة من مشاركة المواطنين الذين يعيدون رسم الحدود الفاصلة بين هذه الحلقات في سلسلة القيم ويثيرون تساؤلات جديدة فيما يتعلق برسم سياسات وتدابير جديدة.

- وهناك نوعان من مجالات السياسات الناشئة التي تتمثل في عوامل التمكين والقوى الدافعة الهامة الخاصة بأشكال التعبير الثقافي وهي: وسائل الإعلام العامة والتكنولوجيات الرقمية. وبات من الواضح أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق العمل السياسي الخاص بالاتفاقية بل وربما التشريعي ليشمل قوانين حرية الإعلام، والسياسات الخاصة بالاتصالات، والمسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وكذلك حوكمة الإنترنت.

- ومن حيث نظم الحوكمة، تُعد مشاركة مختلف الجهات المعنية من المجتمع المدني في رسم السياسات وتنفيذها أمراً بالغ الأهمية. ولا يزال الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني بوصفه دور "الرقابة الثقافية" دون مستوى التطور المطلوب ولا يزال تنوع أصوات المجتمع المدني غير كاف. وينبغي تعزيز هذين الجانبين على حد سواء. ومن المطلوب إقامة شراكات بين المجتمع المدني ومسؤولي القطاع العام لتوفير المعطيات الموثوق بها فيما يتعلق برصد السياسات المستنيرة وتقييم آثارها التي تعاني من أوجه نقص في العديد من مناطق العالم.

الهدف ٢

تحقيق تداول متوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة

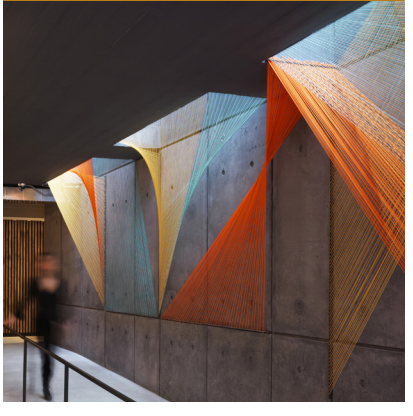

- وتتخذ البلدان في جميع أنحاء العالم الإجراءات اللازمة لدعم التنمية والنمو في القطاعات الإبداعية. وتُرسم السياسات الجديدة ويتوفر لها الدعم اللازم من خلال إعداد خطط العمل وتوفير التمويل اللازم ووضع الهياكل الجديدة. ومع ذلك، هناك طريق طويلة يتعين المضي فيها، على الصعيد العالمي، قبل بلوغ مرحلة التوازن في تداول السلع والخدمات الثقافية. وتشير البيانات الجديدة التي يوفرها معهد اليونسكو للإحصاء إلى أن الصادرات من السلع الثقافية في شتى أنحاء العالم بلغت في عام ٢٠١٣ ما يقرب من ٢١٢,٨ مليار دولار أمريكي وكانت حصة البلدان النامية تمثل نسبة ٤٦,٧٪. وإذا استثنينا الصين والهند من هذه الفئة، لتبيَّن لنا أن الغالبية العظمى من البلدان النامية ما تزال تضطلع بدور هامشي فقط في تصدير السلع الثقافية. كما تُبيّن البيانات أن الصادرات من الخدمات الثقافية سجلت في الفترة نفسها ما يقرب من ١٢٨,٥ مليار دولار أمريكي. ويشمل ذلك الأفلام والموسيقى والكتب التي يجري تحميلها من الإنترنت، والعروض الراقصة والموسيقية، وما إلى ذلك. وما زالت حصة البلدان النامية من ذلك ضعيفة للغاية، وهي تمثل نسبة ١,٦٪ فقط! ومن هنا الحاجة الملحة الجديدة المتمثلة في أن تتخذ البلدان تدابير المعاملة التفضيلية قبل احتمال تحقيق أهداف الاتفاقية.

- وفي حين أن بعض البلدان قد اعتمدت تدابير لتخفيف القيود المفروضة على المهنيين العاملين في مجال الإبداع، فإن الفنانين ما زالوا غير قادرين على التنقل بحرية في بعض المناطق من العالم. ويؤدي هذا الوضع المؤسف إلى إعاقة التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية. وتُعد سياسات تشجيع تنقل الفنانين وغيرهم من المهنيين العاملين في مجال الثقافة، ولا سيما المنتمين منهم إلى البلدان النامية، حاسمة وذلك ليتسنى لهؤلاء توسيع مجالات وصولهم إلى الأسواق الجديدة واغتنام الفرص المتاحة للتعاون.

- ويبدو أن الاتفاقية كان لها أثرها الإيجابي في تنفيذ أطر واتفاقات تجارية جديدة في السنوات العشر الماضية، ولا سيما بفضل بروتوكولات التعاون الثقافي الملحقة بالاتفاقات التجارية التي تعترف بالطابع الخاص للسلع والخدمات الثقافية وتحسين الانتفاع بها انطلاقاً من الدول النامية وصولاً إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ومع ذلك، لا يزال ضبابياً هذا الأثر الذي يتعين أن ينجم عن تحقيق التداول المتوازن للسلع والخدمات الثقافية على الصعيد العالمي.

الهدف ٣

إدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة

- وتقدم كل من اتفاقية عام ٢٠٠٥ وخطة التنمية المستدامة المعتمدة لعام ٢٠٣٠ التزاماً لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والازدهار المشترك، والعمل اللائق للجميع.
- ويمكن للصناعات الثقافية والإبداعية أن تكون عامل تمكين رئيسي للسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية التي تتسم بالاستدامة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. كما أن المبادرات السياسية الرامية إلى دعم نمو هذه الصناعات تحقق في الأجل الطويل فوائد جمة اجتماعية وثقافية وبيئية، وإنصافاً في توزيع الموارد الثقافية، ونزاهة، وعدالة، وعدم تمييز في الانتفاع بالمشاركة الثقافية.
- وتراجع حجم الدعم الذي يقدَّم إلى الثقافة منذ عام ٢٠٠٥ من خلال أطر وبرامج المساعدة الإنمائية الدولية، وهذا ما يمثّل بالتالي تحدياً عالمياً.

الهدف ٤

تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية

- ويمثل دعم الحريات الأساسية في التعبير والإعلام والاتصالات والدفاع عن تلك الحريات فيما يتعلق بالفنانين والمهنيين العاملين في المجال الثقافي شرطاً مسبقاً لإنشاء أشكال متنوعة للتعبير الثقافي وتوزيعها والانتفاع بها. ورصدت منظمة Freemuse في عام ٢٠١٤ ٢٣٧ اعتداء على أشكال التعبير الفني حول العالم.
- وتؤدي القيود المفروضة على الحرية الفنية وعلى الانتفاع بأشكال التعبير الفني إلى خسائر كبيرة ثقافية واجتماعية واقتصادية، وتحرم الفنانين من وسائل التعبير لديهم ومن سبل عيشهم، وتهيئ بيئة غير آمنة لجميع العاملين في مجال الفنون وجمهورهم.
- وفي حين أن المرأة ممثلة تمثيلاً قوياً في القطاع الإبداعي في معظم أنحاء العالم، فإنها لا تزال ممثلة تمثيلاً ضعيفاً في عدد من المهن الثقافية وفي مناصب صنع القرار في العديد من المنظمات والصناعات الثقافية. ومن الضروري اتخاذ سياسات وتدابير جديدة للاعتراف بالمرأة ودعمها وتشجيعها بوصفها مبدعة ومنتجة لأشكال التعبير الثقافي، وبوصفها مواطنة مشاركة في الحياة الثقافية.

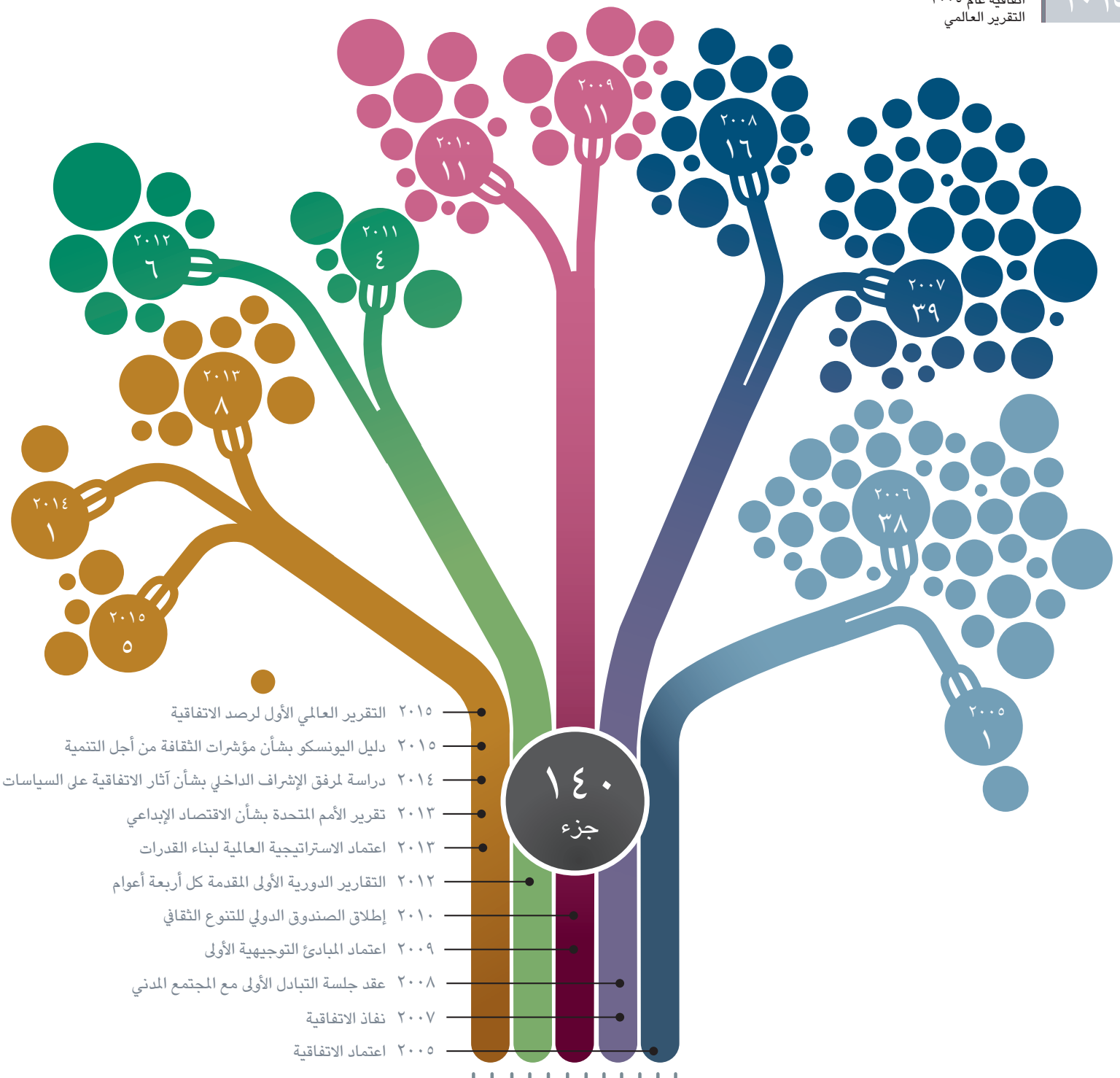

١٩٦٧ اجتماع المائدة المستديرة في موناكو بشأن السياسات الثقافية

١٩٧٠-١٩٨٠ من السبعينات إلى الثمانينات اليونسكو تنشر أوائل المونوغرافات للسياسات الثقافية الوطنية

١٩٧٠ المؤتمر الدولي الحكومي المعني بالجوانب المؤسسية والإدارية والمالية للسياسات الثقافية

١٩٨٢ المؤتمر العالمي الأول المعني بالسياسات الثقافية، موندياكولت – MONDIACULT

١٩٨٥ أساليب تقييم السياسات الثقافية الوطنية (مجلس أوروبا)

١٩٨٨-١٩٩٧ عقد اليونسكو العالمي للتنمية الثقافية

١٩٨٧ مستقبلنا المشترك: تقرير الأمم المتحدة للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية

١٩٩٢ دليل بشأن الوضع الراهن والاتجاهات الحالية في السياسات الثقافية والحياة في الدول الأعضاء في اليونسكو ("شبكة الشبكات الخاصة بالبحوث والتعاون في مجال التنمية الثقافية" (Culturelink)

١٩٩٥ تنوعنا الإبداعي: تقرير اللجنة العالمية للأمم المتحدة واليونسكو بشأن الثقافة والتنمية

١٩٩٨ مؤتمر اليونسكو الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم)

١٩٩٩ خلاصة جامعة للسياسات والاتجاهات الثقافية في أوروبا (CoE, ERICarts)

٢٠٠١ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

تنوع
أشكال التعبير الثقافي

إعادة رسم السياسات الثقافية

احتفالات الذكرى السنوية هي فرصة سانحة للتفكير والتخطيط

تقدم الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي إلى الأطراف والجهات المعنية غير الحكومية فرصة سانحة هامة للعودة إلى الجذور، وإجراء مراجعة نقدية للإنجازات المحققة، وعلى هذا الأساس، بناء آمال وطموحات جديدة في إطار تنفيذ الاتفاقية للسنوات العشر أو العشرين أو حتى الثلاثين المقبلة.

وتتمثل إحدى الأسئلة التي طرحت خلال هذه الذكرى السنوية لهذا العام في معرفة ما إذا كانت الاتفاقية، على النحو الذي تم تنفيذها، تجسد أم لا تجسد رؤية الذين قاموا بإعدادها. وبعبارة أخرى، هل أدى ذلك إلى التغييرات الإيجابية التي توخاها معدو الاتفاقية؟ وما هي الخطوات التي اتخذت لتحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة للاتفاقية المتمثلة في ما يلي: دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة؛ وتحقيق تداول متوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة؛ وإدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتقدم هذه السلسلة الجديدة من التقارير العالمية معلومات بشأن تنفيذ أهداف الاتفاقية، مشفوعة بمجموعة من المؤشرات المقترحة لرصد التغيير المحدث والتقدم المحرز مع مرور الوقت. واستناداً إلى التقارير الدورية التي ما زالت الأطراف تقدمها كل أربعة أعوام، فضلاً عن غيرها من المصادر، تمثل الطبعة الأولى هذه أولى الجهود المبذولة لتقييم المعلومات وتشاطرها بشأن مواجهة التحديات، ولا سيما في مجالات السياسات الناشئة، مثل المجال الرقمي، ووسائل الإعلام العامة، والمعالجة التفضيلية، وكذلك الحرية الجنسانية والفنية. ويجري التحقق في كيفية التمكن من إعادة رسم السياسات الثقافية نتيجة للجهود المبذولة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية.

ويهدف هذا التقرير أيضاً إلى تقديم المعلومات اللازمة من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

http://en.unesco.org/creativity/

اتفاقية عام ٢٠٠٥
التقرير العالمي
٢٠١٥